

وهو ضعيف كقولهم هذه عبادة لا يفض
في فاسد فلما تلتزم بالشرع كالضوء يظن
فيقال لهم لما كان كذلك وجب ان
يستوي كما فعل النذر والشرع ويستوي
هذه عكسا **والثاني** المعارضة المتأخرة
وهي نوعان **احدهما** في حكم الفرض وهو صحيح
سواء عارضة بضد ذلك الحكم لما زادت
او بزيادة هي نفسه او تغييرا وفيه نفي لما لم
يرتبه الاوّل او اثبات لما لم ينفه الاوّل لكن
تحت معارضة الاوّل او في حكم غير الاوّل لكن
فيه نفي الاوّل والثاني في طرفة الاصل وذلك
باطل سواء كان نسي بمعنى لا يتعدى او يتعدى
الى جميع علب او مختلف فيه وكل كلام صحيح
في الاصل تذكر على سبيل المغارقة فاذا ذكر على
سبيل الممانعة فاذا قامت المعارضة كان

كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة
عن فضل احد السبيلين على الآخر وصفا
حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذلك
يحديث والكتاب وانما يترجح بقوة فيه وكذا
صاحب لجارات لا يترجح على صاحب جارة
حتى يكون المديّة نصفين وكذا الشفيعان
في القصاص الشارح المبيح بسهمين متفاوتين
سواء كان يكون البيع بينهما على عدد رؤسهما
ومما يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثر كالا
كالاستحسان في معارضة القياس و
بقوة ثباته على الحكم المشهور به كقولنا في صوم
رمضان انه متعين اولى من قولهم صوم فرض
لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف
التعيين فقد تعدى الى الودائع والغصوب
وراء البيع الفاسد وبكثرة اصوله وبالعدم